الأمم المتحدة

CEDAW/C/BLZ/Q/4/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
24 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة التاسعة والثلاثون
٢٣ تموز/يوليه - ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع

بليز

معلومات عامة

١ - يرجى تقديم معلومات عن عملية إعداد التقرير، مع الإشارة على نحو خاص إلى ما إذا كانت قد أجريت مشاورات مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية، وتبيان ما إذا كان التقرير قد عُرض على البرلمان أو على أية سلطة معينة رفيعة المستوى.

استعانت وزارة التنمية البشرية بخبيرين استشاريين لإعداد التقرير الدوري الثالث والرابع. وأجرت مقابلات مع مسؤولي التنسيق من الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. كما استشارت الوزارة مجموعات نسائية لتقديم آخر مساهماتها في التقرير. والتمست المشورة القانونية حرصا على التحقق من النصوص التشريعية المقتبسة ولإضافة التعديلات الأخيرة التي أدخلت على القانون لصالح المرأة.

وقد عُرض التقرير على مجلس الوزراء الذي أقره في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

080607 070607 07-31743 (A)

الدستور والقوانين والهيئات الوطنية

٢ - حثت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة الحكومة على العمل على إدراج تعريف التمييز بصورة تامة في تشريعات بليز، وأن تُتاح للنساء سبل الانتصاف الفعالة من التمييز المباشر وغير المباشر. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة ردا على هذه التوصية، وأثر تلك الخطوات.

إن الدستور يتناول بالفعل مسألة التمييز. فدستورنا يكفل الحماية من المعاملة التمييزية ويقتضي من الدولة أن تلغي في سياساتها الامتياز والتباين الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين لأسباب منها نوع الجنس.

وتهدف السياسة الجنسانية الوطنية، التي أقرتها حكومة بليز في عام ٢٠٠٣، إلى تعريف أوجه التفاوت بين الرجال والنساء، وتقترح إجراءات لتصحيح الفوارق الموجودة بين الجنسين، وكذلك إعطاء التوجيهات لتنسيق هذه السياسة وتنفيذها. والمجالات الحاسمة المحددة في هذه السياسة هي: الصحة؛ والثروة وإيجاد فرص العمل؛ والظروف المولِّدة للعنف؛ والتعليم والتدريب على المهارات؛ والسلطة وصنع القرار. والسياسة الجنسانية الوطنية بمثابة دليل تنبني عليه المشاريع والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وتسند هذه الوثيقة إلى الهيئة النسائية الوطنية مسؤولية العمل على تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه السياسة، في مسعى للتصدي للتحديات التي تواجه المرأة في مجالات التعليم والصحة والعنف واتخاذ القرار والثروة وإيجاد فرص العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة العمل المتعلقة بالمرأة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ تشمل ثلاثة مجالات رئيسية هي: وضع المرأة القانوني، والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في تنمية نساء بليز، والتمكين الاقتصادي للمرأة.

ويجدر بالإشارة أن مسألة التمييز بُحثت بعناية في حالة المدرِّسة الحامل غير المتزوجة وتم تأييد حقها في عدم التمييز.

وفي عام ٢٠٠٥، مارست الهيئة النسائية الوطنية وإدارة شؤون المرأة واللجنة الوطنية للأسرة والطفل ضغوطا ونادت بعدم التمييز ضد جنديات جيش الدفاع في بليز بسبب حملهن. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، أمر مجلس الوزراء بإبلاغ إدارة الدفاع في بليز أن ممارسة اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الجنديات لأنهن حوامل ممارسة تمييزية وينبغي وضع حد لها.

٣ - يرجى تقديم معلومات عن القضية التي حكمت فيها محكمة الاستئناف لصالح المدرِّسة الحامل غير المتزوجة التي أُقيلت من الخدمة.

كان الأثر إيجابيا للغاية على المستوى الوطني. فقضية المدرِّسة الحامل غير المتزوجة هذه بالذات أحدثت سابقة بالغة الأهمية بالنسبة للبلد، ولا سيما أن وزارة التعليم اتخذت موقفا مفاده أنه كان عملا من أعمال التمييز. ومنذ أن حكمت محكمة الاستئناف لصالح المدرِّسة الحامل غير المتزوجة التي أقيلت، لم تبذل إدارة الكنيسة منذ ذلك الحين أية محاولة لمتابعة إنهاء خدمة شخص آخر. ونالت هذه القضية الكثير من الاهتمام لدى عامة الناس، مما جعل المزيد من النساء يدركن حقهن في عدم التمييز.

٤ - يقدم التقرير معلومات عن عدد من القوانين التي أُقرت أو عُدلت منذ تقديم آخر تقرير، لكنه يوضح أن النساء لا يستفدن حالياً من القانون (الفقرة ٢٥). يرجى تقديم معلومات محددة عن كل المبادرات، بما فيها حملات التوعية، التي تنفذها الحكومة لتوعية النساء بحقوقهن وبالتشريعات الموجودة، وكذلك القدرة على المطالبة بحقوقهن.

كان من بين أهم المبادرات حملة التوعية بالعنف ضد المرأة والدعوة التي نظمتها إدارة شؤون المرأة وموّلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال الفترة الممتدة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويتألف هذا المشروع من ثلاثة مكونات هي: إنتاج شريط وثائقي سمعي بصري عن العنف الأسري؛ وإنتاج كتيب للمرأة عن العنف المترلي وكتيب عن العنف المترلي وآثاره في الأطفال؛ وبناء القدرات.

وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أطلقت إدارة شؤون المرأة شريطا وثائقيا يصور القصص الحقيقية للناجين من العنف المترلي ويعرض مقابلات أجريت مع أشخاص بارزين داخل مجتمعنا يقومون بدور أساسي في العمل من أجل القضاء على العنف المترلي في جميع أنحاء بلدنا، وكذا شهادات من الناجين من العنف المترلي ومرتكبيه ومدعين قضائيين ومرشدين اجتماعيين. وخلال فترة ستة أشهر أُجريت مقابلات على صعيد البلد مع ناجين من العنف المترلي ومرتكبيه وأشخاص يعملون في مجال العنف المترلي، مثل الشرطة والقضاة والمرشدين الاجتماعيين والمستشارين وأشخاص بارزين من الحكومة هم المسؤولون عن هذه المهمة. وكانت النتيجة في النهاية الشريط الوثائقي الذي يستغرق عرضه ساعة واحدة بعنوان ''العنف المترلي: واقع بليز''. وتم العرض الرسمي الأول للشريط الوثائقي في مركز بليس للفنون الاستعراضية في بليز سيتي. وحضر ذلك العرض أكثر من ٤٠٠ شخص، إلى جانب ممثلين للشرطة ومهنة الطب والمدارس والمنظمات غير الحكومية والحكومة وقوات الدفاع في بليز والمجتمع المحلي.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت إدارة شؤون المرأة كتيبا للمرأة عن العنف المترلي، يركز على وضع تعريف واضح للعنف المترلي ومناقشة القضايا الرئيسية المرتبطة بهذه المشكلة التي لا تزال تؤثر في حياة الكثيرين من النساء والأطفال في جميع أنحاء بلدنا. فهو يقدم معلومات عملية عن أنواع مختلفة من العنف المترلي، ودورة العنف، والأساطير عن العنف المترلي، والعلامات الدالة على الإساءة، والآثار التي يتركها العنف المترلي في الأطفال. والأهم من هذا أن الكتيب يقدم معلومات عن الكيفية التي يمكن بها للنساء أن يحافظن على سلامة أنفسهن وسلامة أطفالهن. ويعرض معلومات هامة عن النظام القانوني في ما يتعلق بالحصول على الأوامر المتعلقة بتوفير الحماية في مسكن، وتوجيه الاتهامات، واللجوء إلى القضاء. كما يتضمن قائمة بأرقام هاتفية هامة يمكن للنساء الاتصال بها للحصول على المساعدة.

وأنتجت إدارة شؤون المرأة، بفضل مساعدة أحد أفراد وكالة المتطوعين لمواجهة التحديات في العالم، وهو محام، دليلا قانونيا تدريبيا لموظفيها. وقد أُعد هذا الدليل لتعريف موظفي النهوض بالمرأة بالتشريعات ذات الصلة، في محاولة لإعدادهم لتقديم المشورة القانونية الشاملة لزبائنهم. والغاية من هذا الدليل زيادة معارف الموظفين الحالية بشأن التشريعات ذات الصلة، وفي الوقت ذاته تدريبهم على الآداب المفترض من الناس التقيُّد بها في قاعة المحكمة، وإعداد قاعات المحاكم، وكيفية ترجمة النظريات إلى معلومات يسهل الحصول عليها.

وكان من بين المبادرات الأخرى الهامة استحداث مؤتمر قمة سنوي عن المرأة. وقد عُقد مؤتمر القمة الأول في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. واجتمعت مائتا امرأة في أول مؤتمر قمة للمرأة في بليز لمناقشة ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: الانجازات والتحديات التعليمية للمرأة؛ والصحة الجنسية والإنجابية؛ ومشاركة المرأة في أدوار القيادة وصنع القرار. وكان مؤتمر القمة هذا بمثابة فرصة للحوار لا مع أخواتهن البليزيات فحسب، بل أيضا مع ١٧ امرأة من الولايات المتحدة الأمريكية أتين في وفد كانت على رأسه عطا الله شاباز، سفيرة النوايا الحسنة للشؤون الثقافية الدولية والمشاريع الإنمائية لبليز. وكان مؤتمر القمة هذا بمثابة فرصة ثمينة لمعرفة المرأة لحقوقها وللتشريعات القائمة، فضلا عن القدرة على المطالبة بحقوقها. واتفقت المشاركات على ضرورة وجود رؤية مشتركة تشمل مجتمعا بليزيا تحقق فيه كل فتاة وامرأة ويحقق فيه كل صبي ورجل قدراته الكاملة، ويؤدي دورا فعالا ونشطا في عملية التنمية، ويتمتع بجميع الفوائد. وجرى تأكيد أن هذه الرؤية يجب أن تكون رؤية تشمل النمو الأكاديمي والشخصي والروحي، ويجب أن تمتد لتشمل جميع المجتمعات المحلية، وبخاصة في المناطق الريفية حيث الفتيات والنساء يحتجن إلينا أكثر من غيرهن. واتفقت المشاركات على أنه يجب أن نعتمد نهجا يستند إلى حقوق الإنسان ويشكل

جزءا لا يتجزأ من جهود القضاء على الفقر، ويجب أن نعترف بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لحقوق الإنسان للمرأة والطفل.

وتحدث مؤتمر القمة الثاني، الذي عقد في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، مباشرة عن واقع بليز الذي يتميز بالعنف المترلي. ووُجهت الدعوة إلى ممثلين للقضاء والشرطة ومكتب أمين المظالم والكنيسة ووسائل الإعلام والجماعات الرجالية والمنظمات المجتمعية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للحديث عن دورهم في المساعدة على إنهاء العنف ضد المرأة. وعرض المدعي العام قانون العنف المترلي لعام ٢٠٠٧ الذي يلغي قانون العنف المترلي الحالي لعام ١٩٩٢، وعرض قانونا جديدا ينص على زيادة سلطة واختصاص محكمة الأسرة، وينص على عقوبات جنائية أشد في ما يخص جرائم العنف المترلي.

وواصلت الأجهزة الوطنية تعاونها مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية احتفالا باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، باعتباره جزءا من ١٦ يوما من العمل النشط ضد العنف القائم على نوع الجنس (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر – ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). وطوال الستة عشر يوما من العمل النشط، وجهت إدارة شؤون المرأة، بالاشتراك مع إدارات حكومية أخرى ومنظمات غير حكومية ومدارس وجماعات نسائية ومنظمات مجتمعية أخرى، دعوة إلى الجمهور ليشارك في التجمعات الليلية على ضوء الشموع، والاجتماعات الحاشدة، والمنتديات، وغيرها من الأنشطة التي نُظمت على صعيد البلد. وكانت الغاية من جميع هذه الأنشطة تحديدا زيادة وعي الجمهور بالعنف القائم على نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذا السعي إلى تعزيز التركيز على العنف ضد المرأة من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك حقها في أن تعيش حياتها في مأمن من العنف. وفي محاولة للوصول إلى الأطفال والمراهقين في سن مبكرة قبل استيعابهم هوياتهم الجنسية والعنف، انصب الاهتمام في عام ٢٠٠٦ على البرامج التربوية المخصصة للصغار.

٥ - **يذكر التقرير أن إدارة شؤون المرأة والهيئة النسائية الوطنية تجدان مصاعب في ما تبذلانه من جهود لتقييم أثر القوانين والسياسات في وضع المرأة، وتواجهان قصورا في رصد تنفيذ الاتفاقية (الفقرتان ٣٦ و ٣٧). يرجى إيضاح التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة هذه المشاكل، بما في ذلك التدريب الفني وتعزيز الهيئات الوطنية للنهوض بالمرأة عن طريق منحها صلاحيات كافية لصنع القرار والموارد البشرية والمالية الكافية.**

يجب الإشارة إلى أنه بالنسبة لما تخصصه الحكومة من أموال، حدثت زيادة عامة على مدى سنوات في النفقات الرأسمالية. وتكمِّل هذه الأموال أموالٌ خارجية من الوكالات الدولية.

ولمعالجة هذه المشكلة بالذات المتمثلة في وجود مصاعب في تقييم أثر القوانين والسياسات، ما فتئت الحكومة تتواصل، من خلال الأجهزة الوطنية، مع الوكالات الدولية، مثل وكالة المتطوعين لمواجهة التحديات في العالم الكائنة في انكلترا، التي ترسل متطوعين مدرَّبين إلى بليز للعمل في مشاريع محددة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أُرسل ثلاثة محامين إلى إدارة شؤون المرأة. وفي عام ٢٠٠٥ عُين محام خصيصا لمراجعة قانون العنف المترلي وتقديم توصيات من أجل تعديله. وقاد أحد أفراد وكالة المتطوعين لمواجهة التحديات في العالم، الذي انتُدب للعمل في إدارة شؤون المرأة، مراجعة هذا القانون. وشملت عملية المراجعة التي استغرقت ستة أشهر إجراء مقابلات مع مسؤولي الحكومة المعنيين، وممثلين للأوساط المجتمعية غير الحكومية، وموظفي النهوض بالمرأة، وموظفي الاستقبال، وناجين من العنف المترلي ومرتكبيه. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عرضت إدارة شؤون المرأة نتائجها في شكل تقرير على ٤٤ من الجهات المعنية الرئيسية. وأعدت إدارة شؤون المرأة توصيات ختامية بشأن التقرير المتعلق بمراجعة القانون قدُّمت إلى وزارة العدل في تشرين الأول/أكتوبر. وتشمل التوصيات مجالات من بينها صلاحيات المحاكم والشرطة، وإيجاد برامج موحدة لتقديم المشورة لضحايا العنف المترلي ومرتكبيه، وتعديل الأوامر الخاصة بالحق في العيش في مسكن والأوامر الخاصة بالحق في حيازة مسكن. ومن الجدير بالذكر أن هذه المراجعة أدت إلى إلغاء قانون العنف المترلي لعام ١٩٩٢ وبدء العمل بقانون العنف المترلي الجديد لعام ٢٠٠٧.

وفي ما يتعلق بالتدريب التقني وتعزيز الأجهزة الوطنية، لا تزال الحكومة تعتمد على التمويل من الوكالات الدولية، مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وصندوق إنصاف الجنسين (الوكالة الكندية للتنمية الدولية)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وجاءت إحدى المبادرات التي ركزت على تعزيز الأجهزة الوطنية والمنظمات المنتسبة من برنامج المساواة بين الجنسين لمنطقة البحر الكاريبي المشترك بين كندا ومنطقة البحر الكاريبي المشترك بين كندا ومنطقة البحر الكاريبي والممولَّل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وركز مشروع تعميم مراعاة المنظور الجنساني هذا داخل إدارة شؤون المرأة على تدريب وتوعية كبار الموظفين العموميين ليصبحوا مسؤولي التنسيق للمسائل الجنسانية في إطار الخدمة العامة في بليز. وبالإضافة إلى ذلك، سعى المشروع إلى تحديد المؤشرات الكمية والنوعية الخاصة بكل قطاع لتقييم أوجه التفاوت بين الجنسين داخل الخدمة العامة. وشملت هذه العملية إنشاء لجنة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوعية أعضاء مجلس الوزراء. وساهم مشروع تدريب مسؤولي تنسيق المسائل الجنسانية في تطوير الأجهزة الوطنية من حيث قدرتها على الاضطلاع بولايتها على

النحو الوارد في بيان مهمة إدارة شؤون المرأة – وهي تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، وبالتالي تمكين المرأة من المشاركة بفعالية في التنمية والتمتع بجميع منافعها. وساهم هذا المشروع مساهمة كبيرة في زيادة الوعي بقضايا الجنسين عن طريق التعليم وحملات توعية الجمهور.

وبالإضافة إلى ذلك، وبواسطة التمويل المقدم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، جرى أيضا تدريب عضوات الهيئة النسائية الوطنية، ووُضع دليل لتعريف هؤلاء العضوات بأدوارهن ومسؤولياتهن في مجال الدعوة ورصد السياسة الجنسانية الوطنية والاتفاقية.

٦ - **أقرت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة بأن طابع بليز المتعدد الإثنيات والثقافات يشكل تحديا خاصا للحكومة في سعيها لتحقيق المساواة لصالح جميع النساء في بليز. يرجى إيضاح كيفية مواجهة الحكومة لهذا التحدي، بما في ذلك مدى ما تقدمه السياسات والبرامج من اهتمام خاص للنساء المنتميات لجماعات إثنية وثقافية مختلفة في مجالات منها التعليم والصحة والعمل، تماشيا مع الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية التي تدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة من أجل تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة.**

يوجد لدى الأجهزة الوطنية موظفون للنهوض بالمرأة في كل مقاطعة لتلبية الاحتياجات الثقافية للمرأة. ففي مقاطعة بليز، الجماعتان العرقيتان السائدتان هما الكريول والمولدون. وفي مقاطعتي أورانج ووك وكوروزال الشماليتين، الجماعة المهيمنة هي المولدون؛ وفي مقاطعتي طوليدو وستان كريك الجنوبيتين، الجماعات المهيمنة هي غاريفونا والمايا والهنود الشرقيون. ويجري كل موظف في كل منطقة مرتين في السنة تقييما للاحتياجات، اعتمادا على الجماعات الثقافية المحددة التي يعملون معها. وينبني تنفيذ جميع البرامج والمشاريع على الاحتياجات الخاصة للنساء الموجودات في المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن لكل مقاطعة برامج ومشاريع مختلفة تتناسب بصفة مباشرة الجماعات الثقافية التي تعيش في هذه المقاطعة.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة الصحة بالترويج بفعالية لبرنامج في صفوف القابلات يمنحهن الاعتراف والتدريب داخل مجتمعات المايا. كما ظلت الحكومة سباقة إلى المبادرات الرامية إلى ضمان ترجمة المواد التعليمية إلى اللغة الإسبانية. وقد أُعدت نسخة مبسطة من الاتفاقية باللغة الإسبانية. وأُعدت نشرات وإعلانات أيضا باللغة الإسبانية.

العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر

٧ - يشير التقرير إلى أن نمط الزيادات في العنف المترلي يقدر بحوالي ١٠ في المائة في السنة وأن ثمة مستوى غير كاف من الوعي بظاهرة العنف المترلي في أنظمة الحماية القضائية والاجتماعية (الفقرتان ٢٠١ و ٢٠٩). يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي تتخذها الحكومة لضمان استفادة النساء من أحكام قانون العنف المترلي، وهل اضطلعت بأنشطة للتدريب والتوعية لفائدة القضاة ومقدمي الخدمات الاجتماعية وعامة الناس. وهل هناك أيضا ملاجئ تموّلها الحكومة لضحايا العنف المترلي؟

أفضت مراجعة الفصل ١٧٨ من قانون العنف المترلي لعام ١٩٩٢، التي قادتها الأجهزة الوطنية، إلى إلغاء هذا القانون وبدء العمل بقانون العنف المترلي لعام ٢٠٠٧ في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، وهو اليوم الدولي للمرأة. وقدم المدعي العام هذا القانون الذي يزيد من سلطة واختصاص محكمة الأسرة في التعامل مع قضايا العنف المترلي؛ وينص على عقوبات جنائية أشد في ما يخص جرائم العنف المترلي؛ ويوسع فئات الأشخاص الذين يجوز لهم تقديم طلبات للحصول على أوامر لمكافحة العنف المترلي؛ ويخول صلاحيات أكبر للشرطة؛ ويزيد من عدد المخالفات التي تدخل في خانة العنف المترلي. وتقديم هذا القانون دليل على التزام الحكومة بإرسال رسالة واضحة مؤداها أن العنف المترلي يشكل جريمة ويعاقب عليه بهذه الصفة.

وبفضل جهود إدارة شؤون المرأة والهيئة النسائية الوطنية، أُنشئت لجنة متعددة القطاعات في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لوضع خطة عمل وطنية مجددة لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس. واتفق واحد وعشرون طرفا معنيا رئيسيا، يمثلون إدارة شؤون المرأة، وإدارة الخدمات البشرية، وإدارة إعادة التأهيل المجتمعي، ومحكمة الأسرة، وشبكة قضايا المرأة ببليز، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، واللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، ووحدة العنف المترلي التابعة لإدارة الشرطة، ومؤسسة Haven House (دار اللجوء)، وجمعية الشابات المسيحيات، ومنظمة حفز الشباب، والمجموعة النسائية المتحدة، ورابطة الصحة العقلية، والهيئة النسائية الوطنية، على وضع نهج متكامل متعدد الأوجه لجميع أشكال العنف ضد المرأة وليس العنف المترلي فقط. وسيعالج هذا النهج المتكامل المسائل المتصلة بإنفاذ القانون، والصحة، والقضاء، والتعليم، والإسكان، والدعوة المجتمعية.

وفي ما يتعلق بالتدريب، كان مقدمو الخدمات الاجتماعية هم الأكثر استفادة. ففي عام ٢٠٠٥، جرى تدريب موظفي النهوض بالمرأة في مجالي الآداب المفترض من الناس التقيُّد

بها في قاعة المحكمة وإعداد قاعات المحاكم. وأنتجت إدارة شؤون المرأة، بفضل مساعدة وكالة المتطوعين لمواجهة التحديات في العالم، دليلا تدريبيا قانونيا لموظفيها. وقد أُعد هذا الدليل لتزويد الموظفين بالمعرفة عن التشريعات ذات الصلة في محاولة لإعدادهم لتقديم المشورة القانونية الشاملة لزبائنهم. وشارك الموظفون في تدريب شامل الغاية منه زيادة معارفهم الحالية بشأن التشريعات ذات الصلة، وفي الوقت ذاته تدريبهم على الآداب المفترض من الناس التقيُّد بها في قاعة المحكمة، وإعداد قاعات المحاكم، وكيفية ترجمة النظريات إلى معلومات يسهل الحصول عليها.

ويجدر بالإشارة أن معهد تدريب الشرطة يشمل الآن ضمن مناهجه دورات تدريبية بشأن العنف المترلي. كما استحدثت إدارة الشرطة بروتوكولات لإدارة العنف العائلي. ومن خلال التعاون التقني في إطار منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، نُظمت حلقات عمل ودورات إعلامية ومنتديات للتوعية، وذلك بهدف توعية المرشدين الاجتماعيين والشرطة وضباط قوات الدفاع في بليز وغيرهم من الموظفين العموميين.

وبالنسبة لضحايا العنف المترلي، فإن الحكومة تموِّل مؤسسة Haven House (دار اللجوء)، وهي مأوى للنساء اللواتي يتعرضن للضرب، بمنحة سنوية قدرها ٢٥ ٠٠٠ دولار بليزي. وتعمل إدارة شؤون المرأة بوصفها أمانة المؤسسة، وتعمل بشكل وثيق مع مديرها التنفيذي وأعضاء مجلس إدارتها.

وفي عام ٢٠٠٦، تعاونت الحكومة مع مؤسسة ''دار اللجوء'' لتأمين مأويين مؤقتين لضحايا العنف المترلي. وتقود الأجهزة الوطنية حاليا مشروعا يسعى لضمان تزويد جميع المقاطعات في جميع أنحاء البلد، بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، بمأوى للنساء اللواتي يتعرضن للضرب تموِّله الحكومة. وقد سبق للحكومة أن تبرعت بملاجئ مقاطعتي ستان كريك (دانغريغا) وكوروزال، وستدخل طور التشغيل في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٧.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة اقتنت، من خلال لجنة مكافحة الاتجار بالبشر، ملجأين لاستخدامهما من قبل ضحايا الاتجار المزعومين، ولكن نظرا لقلة عدد الضحايا، فإنهما متاحان أيضا لضحايا العنف القائم على الجنس.

٨ - **لا يقدم التقرير أي معلومات عن أشكال أخرى من العنف ضد المرأة كالاغتصاب والاعتداء الجنسي. يرجى تقديم بيانات إحصائية عن هذه الأشكال من العنف وتبيان الخطوات المتخذة لوضع استراتيجية شاملة لمعالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك برامج الوقاية وبناء القدرات والتوعية لمختلف المجموعات كالشرطة والمحامين والعاملين في مجالي الصحة والمساعدة الاجتماعية وجهاز القضاء وعامة الناس.**

بفضل جهود إدارة شؤون المرأة والهيئة النسائية الوطنية، أُنشئت لجنة متعددة القطاعات في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لوضع خطة عمل وطنية مجددة (٢٠٠٧-٢٠٠٩) لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس. واتفق واحد وعشرون طرفا معنيا رئيسيا، يمثلون إدارة شؤون المرأة، وإدارة الخدمات البشرية، وإدارة إعادة التأهيل المجتمعي، ومحكمة الأسرة، وشبكة قضايا المرأة ببليز، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، واللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، ووحدة العنف المترلي التابعة لإدارة الشرطة، ومؤسسة Haven House (دار اللجوء)، وجمعية الشابات المسيحيات، ومنظمة حفز الشباب، والمجموعة النسائية المتحدة، ورابطة الصحة العقلية، والهيئة النسائية الوطنية، على وضع نهج متكامل متعدد الأوجه لجميع أشكال العنف ضد المرأة وليس العنف المترلي فقط. وسيعالج هذا النهج المتكامل المسائل المتصلة بإنفاذ القانون، والصحة، والقضاء، والتعليم، والإسكان، والدعوة المجتمعية.

إحصاءات الاغتصاب

	بليز	كوروزال	أورانج ووك	كايو	ستان كريك	طوليدو
آذار/مارس ٢٠٠٧	١	صفر	صفر	١	صفر	صفر
شباط/فبراير ٢٠٠٧	٣	صفر	صفر	٢	صفر	١
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	١
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	١	١	صفر	١	١	١
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	صفر	صفر	صفر	٣	صفر	صفر
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	صفر	صفر	٢	١	٢	صفر
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	١	صفر	صفر	١	١	صفر
آب/أغسطس ٢٠٠٦	صفر	٣	صفر	١	١	صفر
تموز/يوليه ٢٠٠٦	صفر	صفر	صفر	٣	١	صفر
حزيران/يونيه ٢٠٠٦	٢	صفر	صفر	٢	٢	صفر
أيار/مايو ٢٠٠٦	١	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
نيسان/أبريل ٢٠٠٦	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
آذار/مارس ٢٠٠٦	صفر	صفر	صفر	صفر	١	١
شباط/فبراير ٢٠٠٦	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	صفر
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

	بليز	كوروزال	أورانج ووك	كايو	ستان كريك	طوليدو
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	٢	صفر	١	٢	صفر	١
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر
آب/أغسطس ٢٠٠٥	١	١	١	١	٢	صفر
تموز/يوليه ٢٠٠٥	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
حزيران/يونيه ٢٠٠٥	١	صفر	١	صفر	صفر	صفر
أيار/مايو ٢٠٠٥	٢	صفر	١	١	صفر	١
نيسان/أبريل ٢٠٠٥	١	صفر	صفر	٣	٣	١
آذار/مارس ٢٠٠٥	١	صفر	صفر	٢	٤	١
شباط/فبراير ٢٠٠٥	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	٣	١	١	صفر	١	صفر
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	صفر	صفر	١	١	١	صفر
آب/أغسطس ٢٠٠٤	صفر	صفر	صفر	صفر	١	١
المجموع لكل مقاطعة	٢٥	**٩**	**٨**	**٣٠**	**٢٤**	**١٠**

٩ - يذكر التقرير أن بليز بلد مقصود بالنسبة لشبكات الاتجار بالبشر (الفقرة ٧٣). يرجى تقديم مزيد من التفاصيل عن أنشطة الاتجار بالنساء، بشكل خاص وبيانات إحصائية عن عدد النساء اللواتي تم الاتجار بهن واستقدمن إلى بليز، والمتاجرين الذين حوكموا وعوقبوا، ومعلومات عن خدمات إعادة التأهيل والخدمات الاجتماعية المتاحة للنساء والفتيات ضحايا الاتجار، والموارد المتاحة لدعم هذه الخدمات، وكذلك التصاريح الممنوحة للنساء والفتيات ضحايا الاتجار لكي يمكثن في البلد.

يتمثل جزء أساسي من الجهود الجماعية لوزارة التنمية البشرية في المساعدة على تخفيف حدة المشاكل الناجمة عن الاتجار التي تؤثر على النساء والأطفال. وقد أصدرت بليز قانونا بشأن حظر الاتجار بالأشخاص، لمعالجة الشواغل المتزايدة تجاه فرض العمل القسري أو الخدمة القسرية على الأشخاص نتيجة لوضعهم من حيث الهجرة أو الحمل، أو لكون هؤلاء الأشخاص مُعوقين أو مدمنين للكحول أو المخدرات، أو لكونهن أطفالا. ويركز البروتوكول الملحق المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص بشكل محدد على حماية حقوق النساء والأطفال. وقد أفضى إصدار القانون إلى إنشاء لجنة لتنفيذ أحكام القانون وإيجاد وعي عام بهذه المسألة، في إطار جهد يرمي لإدانة الأشخاص الضالعين في الاتجار بالبشر. وفي ضوء ذلك سينظر الآن إلى النساء وصغار الفتيات اللائي يقعن عرضة لهذه الممارسات باعتبارهن ضحايا، وتمنح لهن

الحماية بموجب القانون. وفي السابق كانت هؤلاء النساء والفتيات يلقى عليهن القبض وتوجه إليهن التهم، في حين أن الجناة يفلتون من ذلك.

وأبرز التقرير الأولي لعام ٢٠٠٤، الذي مولته المنظمة الدولية للهجرة وأجراه خوان ميغيل بيتيت التابع للأمم المتحدة، أن الاتجار بالبشر ليس مشكلة كبيرة في بليز. إلا أنها ستتحول إلى مشكلة رئيسية إذا تُركت دون اهتمام، نظرا لوجود أوجه ضعف معينة. ومن بين أوجه الضعف هذه الحدود الطويلة والمفتوحة، ومحدودية التنسيق فيما بين الوكالات ذات الصلة، وبصفة أهم كون هذه المسألة ظاهرة جديدة تتعامل معها السلطات.

وترد فيما يلي بيانات إحصائية عن عدد الحالات كما قدمتها إدارة الشرطة مصنفة بحسب السنة[(١)]:

٢٠٠٣-٣ حالات

٢٠٠٤-١٤ حالة

٢٠٠٥-٤ حالات

٢٠٠٦- حالتان

المجموع ٢٣ حالة

نتائج عرض القضايا:

قضية واحدة لا تزال قيد التحقيق

٤ قضايا أفضت إلى أحكام بالإدانة

١٨ قضية تم فيها رد الدعوى

أسباب رد الدعوى:

١٠ قضايا - بسبب عدم وجود ضحايا

قضية واحدة - عدم المقاضاة

٧ قضايا - بناء على تعليمات من مدير الادعاء العام، إذ إن هذه القضايا ربما كانت حالات تهريب أكثر منها حالات اتجار

(١) سجلت معظم الحالات في عام ٢٠٠٤ عندما كانت السلطات وشيكة الاطلاع على المفهوم، مما أفضى إلى خلط بين حالات التهريب وحالات الاتجار.

المساعدة المقدمة للضحايا:

تقديم خدمات التعافي البدنية والنفسية والاجتماعية للضحايا، مع أخذ عوامل السن ونوع الجنس والاحتياجات الخاصة في الاعتبار، بما في ذلك العوامل التالية:

السكن اللائق

المشورة والمعلومات

المساعدة الطبية والنفسية والمادية

فرص العمل والتعليم والتدريب

السلامة الجسدية

إصدار التصاريح المؤقتة التي يؤذن بموجبها بالبقاء في البلد لاستكمال الإجراءات

تسهيل تقديم طلبات الإقامة أو منح الجنسية

الإعادة إلى الوطن إذا رغبت الضحية في ذلك.

وتتوافر الموارد من خلال بنود الميزانية المتكررة للحكومة، بالإضافة إلى الموارد من وكالات التمويل، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الدول الأمريكية، بالإضافة إلى وكالات أخرى.

١٠ - يرجى تقديم تفاصيل عن الدراسة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤ (الفقرة ٧٦). ويرجى بالخصوص تقديم معلومات عن الغاية من هذه الدراسة، وتنفيذ السياسات المنبثقة عن نتائجها، ومدى أثرها في القضاء على ظاهرة الاتجار بالأشخاص.

موّلت المنظمة الدولية للهجرة الدراسة المعنونة ''الاتجار بالأشخاص في بليز - تقرير أولي''، المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وقام بها خوان ميغيل بيتيت. ويتمثل الغرض من الدراسة في التأكد من وجود حالات اتجار بالبشر في بليز، وتقييم حجمها، وأخذ الأطر المؤسسية والاجتماعية - الثقافية المتعلقة بها في الحسبان، والتوصية بالتدابير الضرورية لمنع وقوع الاتجار بالبشر ومكافحته. وقد أجريت الدراسة بتنظيم مقابلات مع المرجعيات الرئيسية، بالإضافة إلى دراسات استقصائية للتدخلات الاجتماعية، وملاحظات ميدانية.

وخلصت الدراسة إلى أن الاتجار بالبشر ليس مشكلة رئيسية في بليز، ولكن بليز عرضة لأوجه ضعف معينة يمكن أن تزيد من عدد حالات الاتجار. وبصفة رئيسية أُبرزت

المسائل المتعلقة بحدودنا الطويلة والمفتوحة، برا وبحرا، وانعدام التنسيق، وضعف المؤسسات العامة، باعتبارها عوامل مساهمة محتملة تمكّن من الاتجار. وتركزت التوصيات لذلك على التعزيز المؤسسي، والقيام بعمليات، وتقديم المساعدة للضحايا وحمايتهم.

ونتيجة لذلك، عززت الحكومة لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص بإدماج عناصر المجتمع المدني، ووضعت خطة استراتيجية لسنوات ثلاث ٢٠٠٧-٢٠١٠، تركز على المنع والمقاضاة والحماية. وخصصت الحكومة أيضا الموارد لعمل اللجنة، وقد تلقت فعلا عدة مقترحات للمشاريع تمويلات تساعد في مجالات زيادة الوعي العام وبناء القدرات وحماية الضحايا. وتشارك بليز أيضا في الأنشطة الإقليمية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر. ومن بين شركاء التمويل في هذا الصدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة الولايات المتحدة.

التدابير الخاصة المؤقتة

١١ - يشير التقرير إلى أنه لا توجد سياسات رسمية تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية للمرأة. وفي ضوء التوصية العامة ٢٥ للجنة بشأن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، يرجى إيضاح سبب عدم استخدام الحصص أو الأهداف لزيادة عدد النساء في جميع المجالات، وما هي الخطوات التي تتخذها الحكومة، إن وجدت، للاستفادة مما نصت عليه أحكام الفقرة ١ من المادة ٤.

تسعى الحكومة، من خلال خطة العمل المتعلقة بالمرأة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، إلى ضمان النهوض بالمرأة من خلال وضع رقم مستهدف محدد لمواصلة تعزيز التوازن بين الجنسين في البرلمان، بزيادة مشاركة المرأة في السياسات الانتخابية بنسبة ٣٠ في المائة. وتعمل الحكومة أيضا على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار إلى ٣٠ في المائة، لينعكس ذلك في مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ والهيئات.

وثمة هدف محدد لبرنامج بليز للتنمية الريفية، الذي يهدف إلى تعزيز السياسات والمؤسسات والمجتمعات المحلية، يتمثل في وضع ما يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ من الخطط والمشاريع الإنمائية. على أن تستفيد من البرنامج ١٠ في المائة من الأسر الريفية، وعلى ألا تقل نسبة النساء والشباب منهم عن ٣٠ في المائة.

وتمثل السياسة الجنسانية الوطنية محاولة أخرى تبذلها الحكومة لضمان النهوض بالمرأة من خلال معالجة الفوارق بين الجنسين التي توجد في خمسة مجالات رئيسية من مجالات السياسات وهي: الصحة، والثروة وتوفير فرص العمل، والظروف المفضية إلى العنف، والتعليم والتدريب على المهارات، والسلطة وصنع القرار.

القوالب النمطية والتعليم

١٢ - لا يقدم التقرير أية تفاصيل عن الاستراتيجية التي تعتمدها الحكومة لمعالجة انتشار القوالب النمطية التي تحول دون مشاركة المرأة في المجتمع مشاركة كاملة، أو الجهود التي بذلتها الحكومة للقضاء على القوالب النمطية في جميع القطاعات والميادين، وفقا للفقرة الفرعية (أ) من المادة ٥ من الاتفاقية. يرجى تقديم تفاصيل عن الإجراءات الرامية إلى القضاء على القوالب النمطية، وكذلك عن أثر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الحكومية التي تنفذها لجنة الإدماج الجنساني (الفقرة ٥٤).

شرعت لجنة الإدماج الجنساني، في عام ٢٠٠٦، في العمل على وضع خطة للإدماج الجنساني للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وعيِّن مستشار للقيام بهذه العملية، وفُرغ منها في أواخر عام ٢٠٠٦. وترأس إدارة شؤون المرأة هذه اللجنة، وقد أُسندت إليها المهام التالية: المساعدة في تحديد وتوظيف وتدريب الأشخاص من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات المجتمعية، والمدارس، والأعمال التجارية، لتنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩؛ تنظيم اجتماعات كل ثلاثة أشهر للجنة مسؤولي تنسيق المسائل الجنسانية؛ تقديم تقارير عن جميع الأنشطة التي تنفذها اللجنة. وقد حُددت أربعة مجالات ذات أولوية، ثم تم توسيعها إلى أهداف وغايات وأنشطة محددة. وتهدف جهود توعية واضعي السياسات وصانعي القرارات إلى زيادة دعم ومشاركة المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين ورؤساء الإدارات والموظفين الإداريين والمشرفين، ورؤساء ومديري المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والأعمال التجارية في برنامج الإدماج الجنساني. ومن بين الأهداف المتوخاة الوصول، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى أن تكون نسبة ٧٥ في المائة من جميع كبار المسؤولين على دراية ووعي ببرنامج الإدماج الجنساني. ويتضمن ذلك الهدف أنشطة مثل تقديم التدريب في المجال الجنساني لكبار الموظفين داخل الوزارات، بالإضافة إلى مديري المنظمات المجتمعية.

وخلال يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقدت إدارة شؤون المرأة حلقة عملها الثانية، في مجموعة من حلقات العمل المخصصة للإدماج الجنساني، والتي تهدف إلى تحديد أوجه عدم الإنصاف التي يعانيها الرجال والنساء على حد سواء، وتقترح إجراءات لتصحيح الفوارق بين الجنسين، بالإضافة إلى تقديم التوجيه بشأن تنسيق وتنفيذ السياسة الجنسانية

الوطنية. وركزت حلقة العمل التي استمرت يومين، والتي مولتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بشكل محدد على المشاركين، المشار إليهم بالمسؤولين عن تنسيق المسائل الجنسانية، وحددت الاحتياجات الجنسانية داخل الوزارة أو المنظمة التي يتبعها المنسقِ، ووضع خطة عمل استراتيجية لدمج المنظور الجنساني في برامج وسياسات وخطط هذه الوزارات أو المنظمات.

وتم تناول أدوار ومسؤوليات المسؤولين عن تنسيق المسائل الجنسانية، بالإضافة إلى آليات الدعم اللازمة لتمكين التعاون الفعال بين إدارة شؤون المرأة والوزارات والمنظمات. وتم أيضا تناول المجالات ذات الأولوية للخطة الجنسانية الوطنية ودمجها في خطة العمل الاستراتيجية، ومدتها سنة واحدة، التي شُرع فيها في حلقة العمل. وكان من بين المشاركين في حلقة العمل ممثلون لوزارات التعليم، والتنمية الوطنية، والتنمية البشرية، وإدارة الشرطة، وصندوق الاستثمار الاجتماعي، والمتطوعون اليسوعيون، والمجموعة النسائية المحلية لحماية قردة البابون، ومدرسة إدورد ب. يوركي الثانوية، ورابطة المقاطعات لمجالس القرى.

وفي عام ٢٠٠٥، تم إعداد دليل تدريبي للإدماج الجنساني استنادا إلى ثلاثة نماذج تدريبية وهي: النموذج الأول: التوعية وإذكاء الوعي الجنساني؛ النموذج الثاني: التخطيط والتحليل الجنسانيان؛ النموذج الثالث: تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين في بليز. وتم في عام ٢٠٠٧ وضع دليل للمسؤولين عن تنسيق المسائل الجنسانية لتعزيز عملهم. ووُضِع هذا الدليل لإرشاد مَن يعملون منهم بالاشتراك مع إدارة شؤون المرأة في بليز، وبرنامج الإدماج الجنساني. ويقدم الدليل المشورة والحفز والتوجيه فيما يخص الأفكار والمقترحات التي يمكن أن تساعد على تعزيز تأثير عمل المسؤولين عن تنسيق المسائل الجنسانية داخل الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمدارس والأعمال التجارية التي ينتمون إليها. ويتمتع كل فرع من الدليل بالاستقلالية. ويقدم الفرع ١ معلومات أساسية بشأن برنامج الإدماج الجنساني لإدارة شؤون المرأة والسياسة الجنسانية الوطنية. وتتسم الفروع ٢ و ٣ و ٤ و ٥ بطابع عملي وذي توجه إجرائي بشكل أكبر. وتتضمن هذه الفروع قوائم بالمبادرات والإجراءات التي يمكن اتخاذها، وتستجيب للجوانب المُعضلة من العمل الجنساني. وترد في هذه الفروع أيضا قوائم مراجعة لأفضل كيفية يمكن بها تعميم المنظور الجنساني في المشاريع والنتائج المتوقعة من هذه المشاريع. وترد في الفرع ٦ توصيات تتعلق بوثائق سياسات رئيسية يمكن أن يفيد منها المسؤولون عن تنسيق المسائل الجنسانية.

١٣ - يرجى تقديم معلومات عن كيفية تصوير المرأة في وسائط الإعلام، بما في ذلك المشروع الإقليمي الذي شاركت فيه بليز لمعالجة ظاهرة قولبة أدوار الجنسين في وسائط الإعلام (الفقرة ٦٠). يرجى تبيان كيف أنارت نتائج هذا المشروع الطريق لواضعي السياسة الرامية إلى معالجة ظاهرة قولبة أدوار الجنسين.

أدى مشروع المساعدة من أجل التقدم إلى نمو قدر أكبر بكثير من الوعي من جانب وسائل الإعلام في ما يتعلق بقولبة أدوار الجنسين. وكان من بين النتائج المحددة لذلك طريقة الإبلاغ عن حالات الإساءة للأطفال: ففي ما مضى، كان الأطفال يُعرضون في وسائل الإعلام أو كانت تُعرض أسماؤهم، أما الآن فقد تغيرت هذه الممارسة حرصا على هويات الأطفال. وثمة نتيجة أخرى تتعلق بضحايا الاغتصاب وعدم الكشف عن هويتهم.

وفي مؤتمر القمة السنوي الثاني للمرأة الذي عقد في عام ٢٠٠٧، قامت وسائل الإعلام بدور حاسم في دراسة دورها في ما يتعلق بمسألة قولبة أدوار الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس. وقدم عروضا مديرو ثلاث من كبريات محطات التلفزيون، وهي القناة ٥، والمركز الإعلامي R.S.V، والقناة ٧. كما قدمت المحرِّرة الصحفية الوحيدة في البلد عرضا.

وساعدت وسائل الإعلام أيضا في بث الشريط الوثائقي العنف المنزلي: واقع بليز، وبعض الإعلانات بالمجان. وقد ساهمت تلك الجهود إلى حد كبير في زيادة وعي الجمهور على صعيد البلد.

١٤ - يقدم التقرير معلومات عن الكتيب الإرشادي لمعلمي المدارس الابتدائية (الفقرة ٥٧). يرجى تقديم تفاصيل عن أثر هذا الكتاب على مستوى التعليم الابتدائي، وعن الكيفية التي يعمل بها النظام التعليمي في جميع مراحله على تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على القوالب النمطية بشكل فعال.

لا يزال الكتيب الإرشادي لمعلمي المدارس الابتدائية المرأة واحترام الذات: القضايا الرئيسية في التعليم البليزي يُوزع بالدرجة الأولى عن طريق إدارة شؤون المرأة، التي وضعت برنامجا للتوعية بالفوارق بين الجنسين من أجل تعليم مأمون، صُمم خصيصا ليوفر إطارا لفهم الأبعاد المتعددة للتفاوت بينهما سواء داخل المدرسة أو خارجها. والهدف من خلال هذا البرنامج هو العمل مع المدارس لوضع معايير من شأنها أن تضع الأساس لعلاقات أكثر إنصافا بين الفتيات والفتيان في مجتمعنا. وفي عام ٢٠٠٦، استفاد من هذا البرنامج ما مجموعه ١ ٦٥٦ تلميذا وتلميذة في جميع أنحاء البلد.

١٥ - يذكر التقرير أن النساء يتركزن حتى الآن في المسارات المهنية التقليدية كالتمريض والتدريس (الفقرة ٩٧). يرجى تقديم بيانات عن عدد النساء مقارنة بالرجال في حقول الدراسة التقليدية وغير التقليدية في مؤسسات التعليم العالي، والاتجاهات المتعلقة بهذا المضمار بمرور الزمن. يرجى وصف الاستراتيجيات والأهداف المحددة بأجل زمني التي يجري اتباعها لزيادة عدد الطالبات في حقول الدراسة غير التقليدية، والتقدم المحرز في تحقيقها.

في عام ٢٠٠٢، بدأت حكومة بليز في تنفيذ مشروع تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، كجزء من جهدها المتواصل الرامي إلى تعزيز تطوير وتوفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني دعما لتنمية بليز من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، شملت خطة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ التي وضعتها وزارة التعليم مؤخرا التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أيضا باعتبارهما أحد مجالاتها ذات الأولوية. وعموما فإن ما يُتوخى هو إعادة تصميم وإعادة مواءمة عملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وآليات تنفيذها لمواكبة التنمية الاقتصادية في البلد والطلب على القوى العاملة الماهرة. ويتولى مدير إدارة شؤون المرأة رئاسة المجلس الوطني للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، مما يسمح بممارسة ضغوط فعالة والقيام بأنشطة فعالة للدعوة إلى توفير مزيد من الفرص للمرأة في مجالات الدراسة غير التقليدية. وفي جميع المقاطعات التي توجد بها معاهد للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تعمل إدارة شؤون المرأة بشكل وثيق مع ذلك المركز لضمان استفادة المرأة من البرامج المعروضة، مثل التركيبات الكهربائية، والسباكة، وميكانيكا السيارات، وإعداد الطعام، والتكييف، والتبريد.

وأفضت التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة الوطني للتعليم الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى تحقيق أهداف محددة، من بينها توفير التدريب على اكتساب المهارات غير التقليدية للنساء، على أن الهدف المنشود هو أن تمثل النساء نسبة ٢٠ في المائة من المشاركين. والنتيجة المتوقعة هي زيادة عدد النساء في البرامج غير التقليدية وتحسين نوعية الحياة للأسر المعيشية والأسر التي تُعيلها نساء عزبات.

ومن خلال الأجهزة الوطنية، لا يزال التركيز منصبا على مواصلة التدريب على اكتساب المهارات غير التقليدية في مجالات من بينها التدريب على الحاسوب وإدارة الأعمال التجارية. وفي عام ٢٠٠٦، وفي إطار مجال البرامج رقم ١، تدعيم الأسرة، شارك ما مجموعه ٤٤٥ شخصا في برامج التدريب على اكتساب المهارات وتنمية روح المبادرة التجارية، التي وضعت ونُفذت على صعيد البلد. وأُنجزت هذه الأنشطة عن طريق التواصل مع الوكالات

الشريكة، وعُرضت على النساء في المناطق الحضرية والريفية على السواء. كما نظمت إدارة شؤون المرأة، بالتعاون مع الهيئة النسائية الوطنية، برنامجا تدريبيا لاكتساب المهارات دام أربعة أشهر لنزيلات السجن المركزي في بليز. وكان الهدف منه هو توفير التدريب على اكتساب المهارات للسجينات في مجال الضيافة والفنون والحرف، في محاولة لتزويدهن بمهارات تستجيب لاحتياجات السوق لتسهيل إعادة إدماجهن في المجتمع. وقد تخرجت مجموعة مؤلفة من ١٥ امرأة من البرنامجين في السجن.

المشاركة في الحياة العامة

١٦ - يُرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك امتناع النساء عن ترشيح أنفسهن لشغل مناصب عامة، مع مراعاة التوصية العامة رقم ٢٥ للجنة بشأن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، والتوصية العامة رقم ٢٣ بشأن دور المرأة في الحياة العامة.

في عام ٢٠٠١، أجرت الهيئة النسائية الوطنية تحقيقا في بعض العقبات التي تمنع المرأة من المشاركة في القيادة السياسية والترشُّح. ونشرت الهيئة نتائج تقريرها في كتاب بعنوان ''المرأة في مجال السياسة: السعي وراء فرص القيادة في بليز''. ويشير التقرير إلى أن النساء يهتممن بالقيادة السياسية، ولكن يفتقرن إلى سبل الوصول إليها بسبب الالتزامات الأسرية، والعوائق المتعلقة بالذكور، والافتقار إلى المهارات، والافتقار إلى التمويل. وكل ما تتوخاه المرأة من سعيها للسلطة هو إدخال تحسينات على النظم الاجتماعية. وأدت التوصيات المنبثقة عن هذا التقرير إلى إشراك الرجال في الهيئة النسائية الوطنية وممثلين للمناطق الريفية وكذلك الكنيسة. وأدت التوصيات أيضا إلى قيام الذراع السياسية للحكومة الحالية، وهي المجموعة النسائية المتحدة، بتنظيم النساء بنشاط للمشاركة في الحملات السياسية وبصفتهن سياسيات. كما أدت التوصيات إلى وضع خطة العمل المتعلقة بالمرأة، التي تحدد خطة عمل لإثراء حياة المرأة البليزية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، والقانوني.

ومما يجدر بالإشارة أيضا مؤتمر القمة الأول للمرأة الذي ركز على موضوع المرأة وصنع القرار. وكان من ضمن أهم الشخصيات التي قدمت عروضا في هذه القمة كاثي نيلي، الناشطة في مجال الحقوق المدنية؛ ودوريس كرينشو، وهي من العاملين الشباب مع السيدة روزا باركس، القيمة على تاريخ الحقوق المدنية السنوي ورئيسة معهد القيادات النسائية والتنمية؛ والسيدة شاباز، سفيرة النوايا الحسنة للشؤون الثقافية الدولية وتنمية المشاريع لبليز؛ ودولوريس بلديراموس غارسيا، عضو مجلس الشيوخ وسفيرة/مبعوثة خاصة

للأطفال وشؤون المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومْرينا مانسانارِس، من مجلس كريول الوطني والمدير المؤقت لمركز دراسات حقوق الإنسان في بليز. وتناولت العروض مسائل من بينها ما يلي: لماذا لا يزيد عدد الداعمات للنساء اللواتي يتولين أدوارا قيادية؟ وكيف يمكننا ضمان مشاركة وتمثيل متساويين للمرأة في أجهزة الحكم الوطنية والمحلية؟ وكيف لنا أن نتأكد من أن احتياجات المرأة ووجهات نظرها تُثري جميع السياسات العامة والبرامج؟ وما هو الدور الذي يمكن أن نؤديه كنساء في الدعوة إلى التغيير والإصلاح التشريعي؟ وأبرزت العروض الحاجة الملحة التي تحتم علينا أن نفحص الطريقة التي نعد بها شاباتنا لتولي الأدوار القيادية وأنواع الرسائل التي نرسلها من خلال هيئاتنا السياسية.

وتشير نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في عام ٢٠٠٦ إلى تزايد عدد النساء اللاتي ترشحن للمناصب السياسية. ومن بين المستجدات الملحوظة انتخاب أول سيدة تشغل منصب عمدة مدينة بليز، وقد أدى هذا الأمر إلى انتخاب سيدتين في منصب العمدة في اثنتين من البلديات التسع.

العمالة

١٧ - أعربت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة عن قلقها إزاء انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة واستمرار تدني هذه النسبة. ويشير التقرير إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة منخفض نسبيا حيث يبلغ ٤٣,٢ في المائة (الفقرة ١٢٣). يرجى تبيان الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مشاركة المرأة في القوة العاملة وأثر هذه التدابير. يرجى أيضا تقديم معلومات عن البرامج المتاحة لصاحبات المشاريع التجارية، بما في ذلك البرامج الرامية إلى تعزيز سُبُل حصولهن على القروض والائتمانات.

تساعد وحدة التوظيف وتنمية المشاريع التابعة لوزارة العمل الباحثين عن العمل على العثور عليه، وتساعد أرباب العمل على توظيف الشخص الذي يحتاجون إليه للعمل. والخدمات المقدَّمة للباحثين عن عمل هي: التدريب على الاستعداد للعمل؛ تحديد مهاراتك؛ تحديد أهداف العمل؛ السيرة الذاتية ورسالة الإحالة؛ حضور مقابلة؛ الحفاظ على عملك؛ تدبير أمورك؛ خدمة الزبائن.

ومن خلال مشروع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تتوقع الحكومة زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة في المجالات غير التقليدية، مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية التي حدثت فيها زيادة في الطلب على العمال. ودور هذا المشروع هو تزويد المرأة بالمهارات التي تمكنها من الاستفادة من أسواق العمل التي لا يزال الرجل يسيطر عليها.

ولا تزال البرامج التي بدأ تنفيذها من خلال الأجهزة الوطنية بالتعاون مع الوكالات الشريكة والمؤسسات التجارية تمكِّن المرأة من الحصول على معلومات عن فرص الحصول على الائتمانات والقروض. ومن خلال برنامج بليز للتنمية الريفية، كانت المجموعات النسائية من جميع أنحاء البلد ولا تزال تحصل على الأموال لتنفيذ مشاريع صغيرة تهدف إلى تحسين إنتاجيتها واستقلالها المالي.

١٨ - **في حين توجد تشريعات تحدد حدا أدنى موحدا للأجور في بليز، فإن التقرير أورد أن الوظائف التي يشغل أغلبيتها رجال لا تزال تجتذب نسب أجور أعلى من تلك التي يشغل أغلبيتها نساء (الفقرة ١٣٧). وقد حثت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة الحكومة على تقييم الأسباب الكامنة وراء تدني أرباح المرأة بهدف اعتماد التدابير المناسبة لعكس هذا الاتجاه. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ توصية اللجنة ونتائج أي تقييم أُنجز في هذا الشأن.**

في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، جعل مجلس الأجور والحكومة الحد الأدنى لأجور عمال المنازل والمحلات التجارية (معظمهم من النساء) يُعادل الحد الأدنى لأجور العمال اليدويين (معظمهم من الرجال). وقد وضع هذا الأمر حدا للتمييز القائم منذ مدة طويلة ضد الأعمال التي تشغل أغلبيتها نساء، وكان له تأثير ملحوظ في الحد الأدنى لأجور العمالة بالنسبة لكثير من النساء. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أقر مجلس الوزراء التوصيات الواردة في التقرير الختامي لمجلس الأجور والرامية إلى زيادة الحد الأدنى لأجور العمال اليدويين والعمال الزراعيين. وستكون هذه الزيادة من ٢,٠٠ من الدولارات البليزية إلى ٢,٥٠ من الدولارات البليزية في عام ٢٠٠٧؛ وإلى ٢,٧٥ من الدولارات البليزية في عام ٢٠٠٩، وإلى ٣,٠٠ دولارات بليزية في عام ٢٠١٠. وهذه زيادات بمقدار ٢٥ في المائة و ١٠ في المائة و ٩ في المائة على التوالي لهؤلاء العمال. أما المعدل الخاص بعمال المنازل والمحلات التجارية فإنه سيرتفع إلى ٣,٠٠ دولارات بليزية في عام ٢٠٠٧ (٣٣ في المائة) ويظل على هذا المستوى، مما يؤدي في النهاية إلى حد أدنى وحيد للأجور لجميع فئات العمال.

١٩ - **يرجى تبيان الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق الاستحقاقات الممنوحة عن إجازة الأمومة لكي يقضي عدد أكبر من النساء إجازاتهن وفقا للفقرة ٢ (ب) من المادة ١١ من الاتفاقية.**

في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، عدّل مجلس الوزراء التشريع ذا الصلة (قانون العمل) واللوائح ذات الصلة لتنُص على تحديد إجازة الأمومة للنساء بـ ١٤ أسبوعا بدلا من ١٢ أسبوعا مدفوعة الأجر بكامله، وللتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ الخاصة بتنقيح اتفاقية حماية الأمومة (المنقحة).

الصحة

٢٠ - أعربت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة عن قلقها إزاء ارتفاع حالات الحمل في صفوف المراهقات في بليز. ويوضح هذا التقرير أن ما للكنيسة من نفوذ كبير على التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي يمثل عقبة أمام تزويد المراهقين بالمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (الفقرة ١٧٥). يرجى مناقشة الخطوات المتخذة أو خطط الحكومة لتجاوز هذه المشكلة وضمان التنفيذ الفعلي للسياسات الهادفة إلى توفير التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة المراهقين.

كانت معالجة هذه المشكلة هي الغاية التي دعت وزارة التعليم إلى أن تدخل في عام ٢٠٠٤ السياسة الوطنية للتربية في مجال الصحة والحياة الأسرية. فبرنامج هذه السياسة الوطنية إنما هو برنامج شامل لتعليم الأطفال والشباب والكبار مهارات حياتية من خلال خبرات موجهة تحولهم إلى مواطنين لهم دور مفيد ومثمر في المجتمع. ويرسي هذا البرنامج أيضا مهارات حياتية تعزز قدرة الأشخاص على أن يقيموا فيما بينهم علاقات جنسية حقيقية ويتخذوا خياراتهم الجنسية والإنجابية على نحو مستنير، فضلا عن أن البرنامج يعزز تطوير المهارات والمواقف والمعارف بما يقود إلى القيم وأساليب الحياة السليمة في المجتمع والأسرة.

وقد عمم منهاج التعليم المتعلق بالصحة والحياة الأسرية في جميع مدارس البلد، مما أصبح يتيح للشباب فرصة اكتساب معارف ومهارات وقيم تمكنهم في المستقبل من اختيار أساليب حياتية صحية. وقد تبين نجاح البرنامج من التعاون الحيوي والمستدام والنشط القائم بين وزارات التعليم والصحة والتنمية البشرية. وكان من نتائج هذا النهج المتعدد الأوجه أن تمت الاستفادة بأقصى ما يمكن من الموارد البشرية والتقنية والمالية المحدودة. وقد أدى ذلك أيضا إلى تنفيذ المزيد من البرامج الفعالة لفائدة الشباب، بمن فيهم الفتيات المعرضات للخطر. وكان الهدف من تنفيذ سياسية البرنامج توفير السبل المناسبة لمعالجة الأمراض الصحية والاجتماعية التي يعانيها الشباب - ومن بينها حمل المراهقات.

٢١ - يشير التقرير إلى التزامات الحكومة التي تتضمنها سياسة الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، بما في ذلك ما يتعلق بتخفيض معدل وفيات الأمهات (الفقرة ١٨٠) والإجهاض. وبخصوص الإجهاض، يشير أيضا إلى التزامات الحكومة التي تتضمنها السياسة الجنسانية الوطنية (الفقرة ١٨٦). ويذكر التقرير أيضا أنه منذ إجازة هذه السياسة، يجري حالياً تنفيذ عناصر مختارة فقط من هذه المبادرة (الفقرة ١٨١). يرجى

تقديم معلومات عن حالة تنفيذ جميع عناصر السياسة الجنسانية الوطنية، وخاصة ما يرد منها في الفقرتين ١٨٠ و ١٨٧، والنتائج التي تحققت حتى الآن.

في عام ٢٠٠٥، بدأ العمل بسياسة الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وهي سياسة تركز على التدخلات المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الصحة الجنسية والصحة الإنجابية. وتتصدى هذه السياسة للهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى تحسين صحة الأمهات، وتحدد استراتيجيات لزيادة تمكين المرأة من فرص الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. وتركز العناصر الأولية لهذه السياسة على الأمومة المأمونة؛ والوقاية من سرطان عنق الرحم ومكافحته؛ والعنف المترلي؛ والإدارة المتكاملة لأمراض الأطفال؛ والوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى أطفالهن. وفيما يتعلق بالحد من معدلات وفيات الأمهات، وضعت في عام ٢٠٠٥ خطة للحد من وفيات الأمهات والوفيات في فترة ما حول الولادة، وذلك من خلال جهود اللجنة الوطنية للوفيات لاستحداث آلية ستساعد على المباعدة بين فترات الحمل والحد من عدد الأطفال للمرأة الواحدة؛ وزيادة فرص وصول السكان، وبخاصة الذين يعيشون في الأرياف، إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، والأمومة المأمونة؛ وتنفيذ برامج تمكن للمرأة في المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية.

ومن خلال وزارة الصحة، شرعت الحكومة في مبادرة الأمومة المأمونة لتحسين صحة الأم والطفل في البلد. ومنذ عام ٢٠٠٥، بدأت الجهود تركز على تعزيز تخطيط وبرمجة مبادرة الأمومة المأمونة في بليز، وذلك بتحسين جمع البيانات وتحليل المعلومات التي ستوجه تحسين رعاية الأم والأمومة المأمونة. وأنشئت لجان للأمومة المأمونة على كل من مستوى المناطق والمستوى الوطني، وتحسّن كثيرا رصد وفيات الأمهات. وتم أيضا تدريب ٣٠ طبيبا وممرضة من مستشفيات المناطق لضمان الإبلاغ الإلزامي عن وفيات الأمهات. وتلقى أعضاء لجان الأمومة المأمونة التدريب هم أيضا، وجرت توعيتهم بدورهم ومسؤولياتهم. وقد تبين من إحصاءات عام ٢٠٠٤ وجود ٩٧ في المائة من القابلات المدربات و ٣ في المائة من الموظفين غير مدربين.

ووضعت وزارة الصحة أيضا بروتوكولات لإدارة العنف العائلي. ويتم من خلال هذا النظام للمعلومات الصحية جمع البيانات بشأن العنف العائلي عن طريق الوكالات ذات الصلة، باستخدام نماذج لتسجيل حالات العنف القائم على نوع الجنس على الصعيد الوطني. وتدير وزارة الصحة البيانات المجمعة، ويتم إصدار ونشر تقارير سنوية، وهو ما يساهم في مجالات السياسات والبرامج الجديدة. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، استعرضت اللجنة الوطنية

المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس نموذج التسجيل المذكور الذي يديره نظام المعلومات في وزارة الصحة. وجرى تحديث النموذج لجمع معلومات إضافية. وتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تدريب الموظفين من جديد في كامل أنحاء البلد على استخدام هذا النموذج.

وتواصل وزارة التنمية البشرية بالاشتراك مع وزارة الصحة ومنظمات رئيسية أخرى، مثل شبكة بليز المعنية بقضايا المرأة، والتحالف ضد الإيدز، واللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، توجيه الوعي العام إلى الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف العائلي. ذلك أن الفئة العمرية التي تبلغ في بليز عن حالات العنف المترلي هي نفس الفئة التي يرتفع فيها أشد ما يرتفع معدل الإصابة بالفيروس والإيدز (الفئة العمرية ٢٠- ٤٩ عاما). وللتصدي للوباء، تم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الإيدز بصورة قانونية لتنسيق الأنشطة. وتم تنظيم حملة توعية عامة مكثفة هي الآن قيد التنفيذ بدعم من القطاع الخاص. ومما يثير القلق الزيادة السريعة في عدد المصابات بالفيروس. وقد ركزت الجهود على تعليم المرأة وتطوير مهاراتها الذاتية. بيد أن قضية الفقر واعتماد المرأة على الرجل ما زالت من التحديات الماثلة، وهو ما لا يسمح للمرأة بأن تفرض على الرجل ألا يمارس معها الجنس غير المأمون. ولذا، فقد أصبح من الملح معالجة التمكين الاقتصادي للمرأة إلى جانب موضوعي الفيروس/الإيدز والعنف.

ولا يزال الإجهاض مصدرا للقلق. وتركز الجهود بقدر أكبر على توعية الجمهور وتثقيفه. وتقدم من خلال وزارة الصحة المعلومات والخدمات للنساء اللائي يتعرضن لمضاعفات أثناء الحمل، بما في ذلك المضاعفات التي ينتج عنها سقوط الجنين.

وتنفذ على المستوى الوطني الخطة الوطنية للرضاعة الطبيعية، وتركز فيها الجهود على التثقيف المجتمعي لتشجيع النساء والرجال على الاطلاع على فوائد الرضاعة الطبيعية.

٢٢ - يذكر التقرير أن المسائل المتصلة بنوع الجنس سوف تُناقش في مشروع التشريع والسياسة العامة للجنة الوطنية لمكافحة الإيدز الذي كان من المتوقع اكتماله بنهاية عام ٢٠٠٤ (الفقرة ١٩٨). يرجى تقديم تفاصيل هذا المشروع، وخاصة أبعاده الجنسانية، وأية معلومات متوافرة بشأن فعاليته في الحد من هذا الوباء.

استهل العمل بالسياسة الوطنية للإيدز في عام ٢٠٠٥. وكانت اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز قد أجرت في عام ٢٠٠٢ استعراضا للتشريعات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغية تأمين نهج لوضع السياسات وتعديل القوانين ذات الصلة قوامه حقوق الإنسان. وصاحبت ذلك الاستعراض دراسة استقصائية عن رأي مقدمي الخدمات في السياسة المتبعة بشأن الفيروس/الإيدز والمسائل القانونية المتعلقة بها. وشكلت نتائج هذه

المرحلة (المرحلة الأولى) من مشروع السياسة والتشريعات المتعلقة بالفيروس/الإيدز الأساس الذي أقيمت عليه سياسة بليز الوطنية بشأن الفيروس/الإيدز (المرحلة الثانية).

وفي بداية عام ٢٠٠٤، أصبحت اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز جهازا رسميا اكتسبت ولايته طابعا قانونيا فيما يتعلق بأعمال التنسيق والرصد والدعوة ووضع السياسات المتعلقة بالفيروس/الإيدز في بليز. وشرعت اللجنة على الفور في المرحلة الثانية من مشروع سياستها وتشريعاتها. وشملت المرحلة الثانية من المشروع إجراء مشاورات على نطاق كامل البلد طلبا لمساهمات في السياسة الوطنية بشأن الفيروس/الإيدز تعكس آراء وشواغل ومصالح مختلف أصحاب المصلحة المنخرطين في الاستجابة الوطنية للتصدي للفيروس/الإيدز.

والسياسة الوطنية للفيروس/الإيدز إنما هي خلاصة تجمع بين المساهمات المحلية القيمة جدا والمبادئ والالتزامات المبينة في دستور بليز، وسياسة الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، والسياسة الجنسانية، وسياسة النماء المتكامل في المرحل المبكرة من الطفولة، والسياسة المقترحة بشأن الفيروس/الإيدز وعالم العمل، فضلا عن المبادئ التوجيهية الدولية بشأن الفيروس/الإيدز وحقوق الإنسان، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومدونة منظمة العمل الدولية بشأن الفيروس/الإيدز،وعالم العمل. وداخل مشروع بناء القدرات لتعميم التحليل الجنساني في برامج الفيروس/الإيدز في منطقة البحر الكاريبي، الذي شرع فيه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عقدت حلقات عمل في بليز في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وكان الهدف الأولي من حلقات العمل المذكورة بناء قدرة المنظمات على وضع سياسات وتنفيذ برامج تراعي الفروق بين الجنسين، وذلك بمساعدة المشاركين على اكتساب مهارات أساسية في مجال تحليل الفروق بين الجنسين والإلمام بصلاتها بالفيروس/الإيدز. وقادت اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز هذه المبادرة، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإدارة شؤون المرأة، والشبكة المعنية بقضايا المرأة. وقد شارك في حلقة العمل التي كانت مدتها ثلاثة أيام ممثلون للحكومة والمنظمات غير الحكومية والكنائس والمنظمات المجتمعية والمنظمات النسائية.

وفي عام ٢٠٠٦، نظمت إدارة شؤون المرأة، بتمويل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حلقات عمل في جميع أنحاء البلد، وذلك في سياق المشروع المعنون ''تعزيز استجابة بليز المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''. وكان المشاركون في حلقات العمل من النساء أساسا من سكان الحضر والريف، فضلا عن سجينات من سجن بليز المركزي؛ وشارك فيها بضعة رجال أيضا. وكان مجموع عدد

المشاركين ٦٧٦ مشاركا في الجلسات التي عقدت في جميع أنحاء البلد. وكانت المواضيع التي تناولتها الحلقات كما يلي:الثقة بالنفس، التفاوض، صنع القرارات واستخدام رفالات الذكور ورفالات الإناث؛ الصحة الجنسية والصحة الإنجابية؛ الممارسون الاجتماعيون والصحيون: التعامل مع المصابين بالفيروس/الإيدز؛ بناء القدرات بشأن الفيروس/الإيدز في الدعوة إلى عقد حلقات عمل. وفي كل جلسة كان موضوع الجنسانية حاضرا للمضي قدما في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج المتعلقة بالفيروس/الإيدز، وتعزيز فهم الفروق بين الجنسين في صياغة وتنفيذ البرامج المتعلقة بالفيروس/الإيدز.

٢٣ - طلبت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة إلى الحكومة أن تقيِّم وضع صحة النساء العقلية في بليز. يرجى تقديم مزيد من المعلومات في هذا الشأن، بما في ذلك الخطوات التي اتُّخذت لتنفيذ التزامات السياسة الجنسانية الوطنية في هذا المجال.

استعرضت الحكومة الظروف القائمة في المستشفى الوطني الحالي للأمراض النفسية، وبسبب رداءة الأحوال في مستشفى روكفيو، شرعت الحكومة في بناء مستشفى وطني جديد للأمراض النفسية في العاصمة بلموبان. وستقوم هذه المؤسسة بتلبية احتياجات عدد أكبر من المرضى، وستحسن لهم الخدمات، ومن المؤمل أن يحسن ذلك كثيرا النظرة إلى الصحة العقلية. وستتسم سياسة معالجة المرضى العقليين التي ستُتَّبع بالقدرة على إشراكهم في المجتمع بدلا من استبعادهم منه. وقد أسفرت الجهود التي بُذلت في هذا المجال أيضا عن إنشاء جناح للأمراض النفسية الحادة في مستشفى بلموبان.

ويتواصل من خلال الأجهزة الوطنية عقد جلسات في جميع أنحاء البلد للتطور الفردي. وتقدم هذه الجلسات مجانا، وتتراوح بين مواضيع مثل إدارة الإجهاد، والعنف القائم على نوع الجنس، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإساءة معاملة الأطفال، والاغتصاب، والتحرش الجنسي. وتهدف هذه الجلسات إلى تخفيف الضغوط التي تواجهها المرأة في بيئتها والتي قد تسهم في عدم الاستقرار العقلي. وتقدم أيضا في هذه الجلسات المشورة مجانا للنساء، وإذا دعت الضرورة امرأة لطلب مساعدة نفسية، فهي تلتمسها، من خلال إدارة شؤون المرأة، من المستشفى الوطني للأمراض النفسية. وقد شارك في عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ١ ٧٢١ شخصا في جلسات توعية بالقضايا الجنسانية؛ وشارك ٢ ٢٥٨ شخصا في جلسات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وشارك ٣ ٢١٦ شخصا في جلسات بشأن العنف القائم على نوع الجنس؛ وشارك ٣ ٩٦٢ شخصا في جلسات أخرى تناولت مواضيع مثل إدارة الإجهاد، وتسوية المنازعات، والثقة بالنفس، وإيذاء الأطفال، والتحرش الجنسي.

ولخطة العمل الوطنية من أجل الأطفال والمراهقين في بليز للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥ أهداف محددة فيما يتعلق بالصحة العقلية. وتركز هذه الأهداف على زيادة سهولة وصول جميع الأطفال والمراهقين وأسرهم إلى خدمات الصحة العقلية وجعلها في متناولهم. وتنص الخطة على وضع وتنفيذ برامج شاملة لتوعية الجمهور بشأن قضايا الصحة العقلية التي تؤثر على الأطفال والمراهقين. وتتطلع الخطة أيضا إلى دراسة وتنقيح السياسات والتشريعات المتعلقة بالصحة العقلية.

المرأة الريفيـة

٢٤ - يرجى تقديم المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بنهج السياسة الجنسانية الوطنية في معاملة المرأة الريفية، وبخاصة ما إذا كانت هذه السياسة تشمل مواضيع محددة تواجهها نساء المايا اللواتي أتى التقرير على ذكرهن.

لا يزال النهج المتبع تجاه المرأة الريفية في السياسة الجنسانية الوطنية ينطبق على كل الفئات الثقافية. وبالرغم من أنه بُذلت بعض المحاولات لمعالجة احتياجات نساء المايا من خلال الأجهزة الوطنية، فإن هذا المجال ظل لا يحظى باهتمام خاص، وهو ما يرجع أساسا إلى أن احتياجات نساء الجماعات الإثنية الأخرى، مثل الغاريفونا والمولدين والكريول، لا تزال على حالها تقريبا في المناطق الريفية. فبرامج مد يد المساعدة التي شرعت فيها الأجهزة الوطنية في مقاطعتي توليدو وستان كريك، حيث يقيم معظم نساء المايا، لا تزال تشكل أحد أهم سبل مد يد المساعدة إليهن. فإدارة شؤون المرأة في توليدو تنتسب إليها ١٢ مجموعة نسائية تتكون في الغالب من نساء المايا من القرى الريفية سانتا كروز، وسان أنطونيو، وسانتا أنَّا، وفورست هوم، وسان فيليبه، وبارَّانكو، وسان بِدرو كولومبيا. وفي دانغريغا (ستان كريك)، تعمل الإدارة على نحو وثيق مع نساء من مايا سنتر، ومايا موبان، ورد بانك فيليدج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نساء المايا يستفدن أيضا من خلال برنامج بليز للتنمية الريفية، الذي يقدم منحا للمرأة الريفية للنهوض بالمشروعات البالغة الصِّغر. وكان مشروع الصندوق العالمي، التابع لإدارة شؤون المرأة، قد أدرج هو أيضا ضمن عمله النشط الممتد على مدى ١٦ يوما لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، يومين خصصهما لإقامة معرض للمشغولات النسائية. وشارك مائة وواحدة وستون امرأة من جميع أنحاء البلد في التدرب على إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، والتدرب العملي على الحرف. وكانت نسبة نساء المايا إلى مجموع المستفيدات من المعرض ٣٠ في المائة. وقد شرعت الأجهزة الوطنية في الآونة الأخيرة أيضا في تنفيذ مشروع بالاشتراك مع جمعية الشابات المسيحيات، وهي جمعية

ينحصر هدفها على وجه التحديد في التخفيف من وطأة الفقر بين النساء الريفيات، وبخاصة المرأة الريفية من نساء المايا. ويهدف المشروع إلى تمكين المرأة الريفية من خلال تدريبها على اكتساب مهارات تحقق بها استقلالها الاقتصادي.

٢٥ - يرجى وصف التدابير التي تنفذها الحكومة لتعزيز سبل حصول النساء في المناطق الريفية على الائتمانات.

يشكل الحدّ من الفقر محور الاستراتيجية الإنمائية للحكومة. وتعالج هذه الاستراتيجية الفقر في المناطق الريفية باستنباط سبل مناسبة لتقديم تمويلات وقروض لصغار المنتجين، وخدمات دعم وحوافز لمشروعات صغيرة ومتوسطة وبالغة الصغر في المناطق الريفية، وتعزيز القدرات في تلك المناطق، وتشجيع المشروعات الزراعية والريفية الصغيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت حكومة بليز استراتيجيتها القطرية وخطتها الوطنية الإرشادية إلى الاجتماع التاسع لصندوق التنمية الأوروبي، وذلك بموجب اتفاق كوتونو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقعت الحكومة اتفاقا مع المفوضية الأوروبية لتمويل برنامج بليز للتنمية الريفية (BEL/001/04)، بلغ إجمالي ميزانيته ١٠,٦٧٥ ملايين يورو، وتعهد الاتحاد الأوروبي بدفع مبلغ ٩ ملايين يورو. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وقع وزير بليز للتنمية الوطنية والمفوضية الأوروبية عقدا مع معهد الشبكة المتكاملة لمراقبة الشُّعَب المرجانية لتقديم مساعدة تقنية إلى برنامج بليز للتنمية الريفية، واتفقا فيه على أن يكون ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ موعدا للبدء في البرنامج.

والهدف العام من البرنامج هو دعم النمو الاقتصادي المستدام من أجل التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية. ومن بين أهدافه المحددة زيادة متوسط الدخل الشهري في الريف من ٦٢٠ دولارا بليزيا إلى ٧٨٠ دولارا بليزيا، وتخفيض معدل البطالة السنوي من ٩,٤ في المائة إلى ٨,٩ في المائة. ومن الأهداف المحددة أيضا للبرنامج تسهيل إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة وبالغة الصغر على مستوى المجتمعات المحلية أو القرى؛ والغاية من ذلك إنما تتمثل في وضع ما بين ٣٠٠ و ٦٠٠ من الخطط والمشاريع الإنمائية التي توافق عليها وحدة إدارة المشاريع، على أن تستفيد من البرنامج ١٠ في المائة من الأسر الريفية، وعلى ألا تقل نسبة النساء والشباب منهم عن ٣٠ في المائة. ومن خلال الأجهزة الوطنية، أمكن للجماعات النسائية في جميع أنحاء المناطق الريفية من البلد الحصول على تمويل من البرنامج لفتح عمل تجاري صغير لحسابهن. ويتولى موظفو النهوض بالمرأة وموظفو إدارة شؤون المرأة تمثيل المرأة في لجان المقاطعات التابعة لبرنامج بليز للتنمية الريفية، ويضطلع هؤلاء بدور حاسم في حصول المرأة الريفية على التمويل. ومن المبادرات الأخرى، مبادرة

مؤسسة بليز للتكنولوجيا المستدامة، ومصرف صغار المزارعين والأعمال التجارية، وكلتاهما مبادرتان ما زالتا تضطلعان بدور حاسم في ضمان حصول المرأة الريفية على الائتمانات. وجدير بالذكر، مع ذلك، أن نصيب الرجل في الريف من الائتمانات لا يزال أكبر من نصيب المرأة لأن عدد الطلبات التي يقدمها الرجال تفوق عدد ما تقدمه النساء.

تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠؛ والبيانات

٢٦ - يرجى تبيان التقدم المحرز باتجاه القبول بالتعديل الذي أُدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.

شرعت الأجهزة الوطنية والهيئة النسائية الوطنية في إجراء مناقشات بشأن تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠، ولكن الحكومة لم تتخذ في هذا الشأن أي قرار بعد.

٢٧ - يرجى تبيان الخطط المعتمدة من أجل سحب البيان المتعلق بالمادتين ٨ و ٩ من البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

ليس من المعتزم سحب البيان المتعلق بالمادتين ٨ و ٩ من البروتوكول الاختياري للاتفاقية. ويعزى ذلك أساسا إلى مركزنا كدولة ذات سيادة تسمح بإجراء تحقيقات في أي انتهاكات جسيمة أو منهجية بحق مواطنينا. ويوفر دستورنا الحماية من المعاملة التمييزية، وينص على أن تنتفي في سياسات الدولة أي امتيازات أو فروق اقتصادية واجتماعية لصالح فئة من المواطنين دون أخرى أيا كانت الأسباب، بما في ذلك نوع الجنس. ولا يزال دور الدولة باعتبارها السلطة الأولى في تنفيذ الاتفاقية محل توافق العام في الآراء، على أساس أن تضطلع اللجنة بدور هام في عملية التحقيق.